



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الأربعاء

4 شعبان 1437 - 11 مايو 2016





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

استنكروا تلك الأفعال مؤكدين أن ديننا بريء من هذه السلوكيات المجانبة للقيم والأعراف أهالي ومشايخ ثقيف: محاولة يائسة لإثارة الفتنة تستغل تنفيذها الفئة الضالة ولن تنال منا

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 4 شعبان 1437هـ - 11 مايو 2016م

<https://sabq.org>

فهد العتيبي الطائف
استنكر عددٌ من الأهالي والمشايخ والأعيان بمركز ثقيف في محافظة ميسان، جنوب الطائف، الأحداث التي تمثلت في الإرهاب، النابع من أحد المطلوبين المُنظم للفكر الضال، والذي روع من خلاله الأمنيين بذلك المركز، وأكدوا في تصريحاتٍ لهم أنهم لا يقبلون بمثل هذا النهج، ويرفضونه، وأنهم يتعاونون جميعاً للإبلاغ عن أي تغيير قد يحدث على أحد من الأبناء.

وقال شيخ قبيلة آل يعلى بثقيف "عز الدين بن حسن بن رابع الثقفي": نستنكر نحنُ شيوخ وأعيان قبيلة ثقيف هذه المحاولة اليائسة البائسة التي أسُئِلت تنفيذها من قبل هذه الفئة الباغية الضالة، والذين يهدفون من ورائها إلى إثارة الفتنة، وإشاعة الفوضى، وترويع الأمنيين.

وقال: إن ديننا بريء من مثل هذه السلوكيات التي تتنافى مع جميع القيم والأعراف والعقل السوي. وأكد أن بلادنا والله الحمد، تنعم بخير قيادة حكيمة، ومجتمع مترابط، موضحاً أن مثل هذه الأعمال الإجرامية لن تزيد الشعب إلا تلاحماً وقوة في ظل ما ننعم به خلف قيادتنا الرشيدة.

وثمن الشيخ عز الدين، شيخ قبيلة آل يعلى دور وجهود رجال الأمن الأوفياء في محاربة هذه الأفعال الإجرامية التي تتعارض مع ديننا القويم، مؤكداً أن الشعب وقيادته ورجال أمنه البواسل سوف يتصدون لهم ولمن يقف وراءهم بكل حزم وحسم، حتى يتم القضاء عليها بإذن الله تعالى، سائلاً الله تعالى أن يحفظ هذه البلاد، وأن يُديم عليها وعلى أهلها نعمة الأمن والاستقرار.

من جانب آخر، قال العميد دكتور "محمد بن حميد الثقفي": سمع الجميع عن النوع الجديد من الجرائم الإرهابية التي استهدفت مراكز الشرطة في محافظة ميسان التابعة لمنطقة مكة المكرمة، والذي استشهد فيها جنديان وأصيب آخرون معهما ممن كانوا يسهرون على أمن واستقرار الوطن.

وأردف: صحيح أن هذه الجريمة أرعبت الكثير من قرى قبيلة بني مالك مواقع الشهداء، وأرعبت الأكثر من قرى وأهالي ثقيف، كون المجرم الإرهابي ترك سيارته بعد إعطابها من قبل قوات الأمن، وتسلق الجبال للاحتباء بها، ولاسيما أنه اتضح أنه مدرك تماماً لطبوغرافية المنطقة.

وتابع: الجميل في الموضوع تماسك مشايخ وأفراد، ورغبتهم الجامحة في مساعدة القوات الأمنية التي جاءت للقبض على ذلك المجرم على الرغم من صعوبة المكان الذي اختبأ فيه، فقد لوحظ الرغبة الجامحة من شباب المنطقة في المساهمة العملية مع رجال الأمن، ولاسيما من بعض الشباب والمتقاعدين من المؤسسات الأمنية، كما شاهدنا مبادرات شيوخ القبائل بتقديم الوجبات الغذائية للقوات الأمنية، وزيارة المصابين في المستشفيات.

وقال: كل ذلك تعبير عن نيد الفكر المنحرف ، وما نجم عنه من ارتكاب لمثل هذه الجرائم، وتعبير عن الوحدة الوطنية وعدم السماح لكائن من كان بتهديدها، كل ذلك دليل على الولاء والوفاء لحكومتنا الرشيدة كون كل مواطن سعودي حقيقي هو رجل أمن.

وأبدى أسفه كون المجرم شاباً في مقتبل العمر، ومن المنطقة ذاتها، والسؤال يبقى: كيف ومتى انحرف فكرياً، ألم يشاهد أحداً من أسرته أو جيرانه أو معلميه هذا الانحراف، الذي انتهى به إلى هذا الحال.

عضو المجلس المحلي بمحافظة ميسان، ومدير مكتب تعليم حداد سابقاً "خلف الله محيا النثقي" قال: من خلال ما هو متوفر ومُشاهد من معلومات، وما بين أيدينا من معطيات، فإن المنتمين لهذا الفكر قد تنوعت أوصافهم، فنجد صغير السن، ومتوسط السن، وكبير السن، ونجد شبه الأمي، والمتعلم، وأستاذ الجامعة، وصاحب الدخل المتدني، وصاحب الدخل المرتفع وهكذا.. إذا ما الذي يجعل هؤلاء يتبنون هذا الفكر المنحرف؟، هل هو التأثير بفكر واتجاهات بعض المشايخ، أم تأثر ببعض وتوجهات بعض المعلمين..؟ أم هو تأثر ببعض مؤلفات رجال دين من خارج المملكة؟! أما عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان "نايف بن عبد الكريم النثقي"، فقال: الإرهاب يؤدي إلى انتهاك ما للإنسان من حقوق والتعدي عليها، الإرهاب لا دين ولا وطن له ولن نتوقف هذه المآسي إلا بمساندة رجال الأمن لصد عدوان تلك الجماعات الإرهابية المتطرفة.

وأكد أن المملكة أيدتها الله حرصت من خلال مواجهتها للإرهاب على أساليب متطورة في ملاحقة المتورطين لتقديمهم للعدالة، بالإضافة للإعلان عن قوائم المطلوبين في الوقت ذاته تسعى لاستصلاحهم ممن لم تتلخ أيديهم بدم الأبرياء وتأهيلهم وإعادةهم لمجتمعاتهم.

وأضاف: هذا التهديد الذي يمارسه أفراد استهانوا بحياة الإنسان وقيمه، وشرعوا لأنفسهم الحق بحرمانها من الحياة والتعدي على أهم حقوقه، ومن المعلوم أن نظام مكافحة الإرهاب في المملكة إنما صدر في أعقاب حرب شرسة خاضتها الدولة نصرها الله في صد الاستهداف الواضح لأرواح الناس وأمنهم وممتلكاتهم، وأمن الوطن واستقراره، ولولا فضل الله وتوفيقه لأجهزة الأمن بقيادة سمو ولي العهد، وزير الداخلية، الأمير محمد بن نايف، وبقظتهم لكانت البلاد تعاني كباقي غيرها من الدول المنكوبة.

وقال عمدة مركز تقيف، سعد بن علي محسن النثقي: أنا أحد من تضرر من هذا المطلوب الأمني والذي تم هلاكه على أيدي رجال الأمن، حيث كنتُ موجوداً في السوق بمركز تقيف ، وقد أطلق أعيرة من النار تخويفاً، نجونا منها والله الحمد، مشيداً بالدور الذي قدمه الأهالي من حيث الضيافة للقوات الأمنية بالمنطقة لحظة وجودهم، مهنئاً الجميع بمناسبة انتهاء المهمة الأمنية بالقضاء على المطلوب.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أعضاء «شورى» يطالبون بتطوير عمل المجلس لمواجهة «الرؤية» والأوامر الملكية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 4 شعبان 1437هـ - 11 مايو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15542900>

الرياض - سعاد الشمراني
طالب أعضاء في مجلس الشورى بضرورة تطوير أعماله، ليتواءم مع تطورات البلد، وما شهده من قرارات وأوامر ملكية، تضمنت تعديل وإنشاء ودمج وزارات وهيئات، حتى لا يتكرر ما حدث سابقاً بعد دمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، عندما لم يتمكن المجلس من استيعاب ذلك إلا متأخراً.
وطالب الأعضاء بسرعة استيعاب الدمج بين وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية، خصوصاً أنها حالياً تدرس في لجنتين بالمجلس منفصلتين، وكذلك الأوامر الملكية الأخرى.
ورفع سلطان السلطان خلال مناقشة تقرير هيئة الأرصاد نسخة من «رؤية المملكة ٢٠٣٠» مطبوعة، وطالب لجنة البيئة والزراعة في المجلس بـ«تفصيلها».
وحث السلطان هو وآخرون على متابعة ما صدر من قرارات، ومراعاة ذلك في التوصيات، وألا يكون المجلس وكأنه بعيد عما يحدث من تطورات.
ومنعاً لاستمرار الجدل حول هذه النقطة، تدخل رئيس المجلس عبدالله آل الشيخ، وأكد على الانتباه للدمج في الفترة المقبلة، مبيناً أنه لا يمكن للمجلس التوقف عن المناقشات خلال هذه الفترة.
وأثارت توصية، تطالب بإيقاف أكياس البلاستيك لمدة خمسة أعوام، جدلاً حول تخصيص اللجنة لأكياس البلاستيك من دون غيرها، للمحافظة على سلامة البيئة، وبعد المناقشات والاستماع لوجهات النظر وافق المجلس على التوصية، التي جاء فيها دعوة الهيئة لوضع حلول عملية تضمن المحافظة على سلامة البيئة من المخلفات المضرة بها، والمصنعة من البلاستيك، والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة، لوضع جدول زمني مدته خمسة أعوام لاستبدال المواد البلاستيكية المضرة بالبيئة بمواد صديقة للبيئة قابلة للتحلل، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها اللجنة من مضمون التوصية الإضافية التي تقدم بها عضو المجلس اللواء عبدالله السعدون وطارق فدعق.
جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة سابقاً) للعام المالي 1435-1436هـ، تلاها رئيس اللجنة علي الطخيس الذي طالب بسرعة الانتهاء من الخطة الاستراتيجية للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة.
ودعا المجلس في قراره إلى سرعة اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والعمل على تأسيس صندوق لحماية البيئة، لمعالجة الظروف الطارئة.
وأكد ضرورة إيقاف ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر والأودية ومجري السيول، منعاً لتلوث البحر والمياه الجوفية، وأن على الجهات المعنية التعاون مع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة لتحقيق ذلك.
وطالب «الهيئة» بتضمين تقاريرها السنوية أهدافاً بيئية واضحة وطموحاً لحماية البيئة والحفاظ عليها في المملكة، بما ينافس أفضل عشر دول عالمياً، وتضمين مؤشرات قياس أداء لتأكيد النجاح في تحقيقها، وهي التوصية الإضافية التي تقدم بها عضو المجلس الدكتور غازي بن زقر على تقرير «الهيئة».
وفي سياق ثانٍ، دعا مجلس الشورى مؤسسة البريد السعودي بوضع معايير جديدة لتصنيف رسوم «واصل» التجاري، بطريقة تراعي حجم الخدمات المقدمة، وكذا حجم المنشأة المستفيدة.
وتم الاستماع لنظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم، تجاه التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي 1435-1436هـ، التي تلاها رئيس اللجنة اللواء ناصر العتيبي.

وطالب أيضاً «المؤسسة» بوضع مؤشرات الأداء، في شكل متفق مع ما تقدمه المؤسسات الدولية المماثلة من مؤشرات، وتضمنين تقاريرها السنوية المقبلة الحسابات الختامية، للشركات التي تسهم فيها. إلى ذلك، وافق «الشورى» على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتقني بين السعودية وطاجيكستان، بعد أن استمع لتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي الذي تلاه رئيس اللجنة مشعل السلمي.

إقرار نظام يجفف مصادر تمويل الإرهاب
> أقر مجلس الشورى في جلسته أمس تعديلات الحكومة على مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها داخل المملكة، مع الإبقاء على عبارة «المواقع المرخص لها» في المادة الرابعة، وحذف تحديد الحساب الرئيس في المادة العاشرة من مشروع النظام.

وجاءت موافقة المجلس بعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها في وجوه الخير داخل المملكة، المعاد إلى المجلس الشورى لدرسه. ويهدف النظام إلى توجيه التبرعات المالية لمستحقيها الفعليين، وإبعادها عن أيدي الشبكات الإرهابية التي قد تخفيها تحت ستار العمل الخيري، وتحدد مواد المشروع الضوابط التي تتيح جمع التبرعات وكيفية تلقيها، والإعلان عن بداية الحملات الخيرية. وحدد النظام العقوبات التي ستطبق على كل من يجمع التبرعات أو يدعو إليها من دون الحصول على موافقة رسمية بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين، مع إبعاد غير السعودي عن البلاد بعد انتهاء مدة محكوميته، كما تعاقب الجهة المرخص لها بجمع التبرعات بغرامة مالية لا تزيد على 200 ألف ريال في حال كان الجمع من دون إذن الجهة المشرفة عليها، وتجوز مضاعفة الغرامة في حال تكرار المخالفة. ويعاقب النظام أية جهة تقوم بجمع التبرعات أو الدعوة إليها أو صرفها بما يخالف أحكام هذا النظام، بغرامة لا تزيد على 500 ألف ومضاعفة العقوبة في التكرار، كما تنتظر الموظف في الجهة المرخص لها غرامة 50 ألفاً في حال خالف أحكام جمع التبرعات وصرفها.

وحظر النظام على الجهات المرخص لها من تلقي تبرعات من أفراد أو جهات غير سعودية، إلا وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة.



• العمل “ تدرس احتساب ” المعارين “ ضمن نسب السعودية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 4 شعبان 1437هـ - 11 مايو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/15540379>

الرياض - الحياة

تدرس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية، احتساب الموظفين المعارين من الجهات الحكومية إلى القطاع الخاص ضمن نسب السعودية.

ودعت الوزارة اليوم (الثلاثاء) المهتمين والمختصين إلى إبداء الرأي حيال مسودة قرار وزاري خاص ينص على ذلك، عبر بوابة «معاً للقرار» الإلكترونية، مشيرة إلى أن التصويت على القرار ينتهي يوم السبت 21 من شعبان الجاري. ودعا المشرف العام على الشؤون العامة في وزارة العمل نايف نايف المهتمين وأصحاب الأعمال والمنشآت في القطاع الخاص، إلى المشاركة في تحسين القرار الذي تمّ طرحه على البوابة، وذلك لإبداء الملاحظات والآراء قبل إقراره. ويهدف القرار إلى احتساب الموظف المعار من الجامعات الحكومية السعودية والجهات الحكومية الأخرى إلى منشآت القطاع الخاص بموظف «واحد» في نسب التوظيف الخاصة بهذه المنشآت.

• العمل " تعالج 1707 قضايا عمالية • ودياً " شهرياً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 4 شعبان 1437هـ - 11 مايو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15532484>

الرياض - الحياة

كشف مستشار في وزارة العمل السعودية أن معدل القضايا التي تعالجها إدارات التسوية الودية للخلافات العمالية في السعودية يبلغ حالياً 1707 قضايا شهرياً، إلا أنه أكد قدرة هذه الإدارات على معالجة 5246 قضية شهرياً. وقال مستشار وزير العمل المشرف العام على هيئات تسوية الخلافات العمالية عبدالله عبداللطيف: «إن إدارات التسوية الودية في الرياض وحدها تستقبل يومياً نحو 120 قضية عمالية، بمعدل 3600 قضية شهرياً». ويبلغ عدد إدارات التسوية الودية في السعودية 39 إدارة، منها 27 هيئة ابتدائية، و 10 هيئات عليا، إضافة إلى مراكز اتصال في المناطق النائية التي لا يتوافر فيها هيئات عليا للتسوية، للتيسير على أصحاب القضايا العمالية، وتمكينهم من رفع دعاوهم.

وأكد عبداللطيف خلال ورشة العمل التي نظمتها أمس (الإثنين) غرفة الرياض، أن وزارة العمل تخطط لتحقيق «قضاء عمالي متميز الأداء والإنجاز، يضمن قواعد العدالة وسرعة الفصل في القضايا المرفوعة إليه». وصدر قرار من مجلس الوزراء السعودي بفصل القضاء العمالي عن وزارة العمل، وضمه إلى وزارة العدل، وكان يفترض أن يدخل القرار حيز التنفيذ قبل ثمانية أشهر، إلا أن ذلك لم يحدث. وقال مستشار وزير العمل: «إن الوزارة تبنت مشروعاً لتطوير القضاء العمالي، وأنجزت مراحل متقدمة فيه، وتخطط لإعادة القضاء العمالي للقضاء العام ضمن منظومة القضاء الخاضعة لإشراف وزارة العدل». وقدم عبداللطيف في بداية الورشة شرحاً حول آليات تطبيق إجراءات ومراحل التسوية الودية. وقال: «إن هناك لجنة مشتركة من وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية، والعدل تقوم حالياً ببحث آليات إعادة القضاء العمالي إلى منظومة القضاء العام تحت مظلة وزارة العدل، على أن يبقى تسوية الخلافات ودياً عبر إدارات التسوية في وزارة العمل، تخفيفاً على القضاء وإلى سرعة إنهاء الخلاف بالصلح والتسوية الودية».



المملكة تشارك في قمة دولية لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 شعبان 1437هـ - 11 مايو 2016م
<http://www.alriyadh.com/1502072>

الرياض - راشد السكران

تشارك المملكة في قمة لرؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين ضد الفساد، التي ستعقد غداً الخميس في العاصمة البريطانية لندن، بوفد يرأسه رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" د. خالد بن عبدالمحسن المحيسن، ومشاركة كل من الجهات الحكومية التالية (وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة الداخلية، وزارة التجارة والاستثمار، مؤسسة النقد العربي السعودي). وتناقش القمة عدداً من الموضوعات أهمها: التعاون الدولي، والفساد المالي، وتبادل المعلومات، ونبذ الفساد، والتهرب الضريبي، واستعراض أهم الفرص وأبرز التحديات في هذا الجانب. ويشارك في القمة عدد من الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في مجال الشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

إستراتيجية جديدة في المستشفيات لخدمة ذوي الاحتياجات بالمدينة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 4 شعبان 1437هـ - 11 مايو 2016م
<http://www.alriyadh.com/1502086>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
كشف مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة د. أحمد بن إبراهيم الصغير ، عن توجه إدارته لتبني استراتيجية جديدة في المنشآت الصحية لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة تشتمل على تهيئة المرافق الصحية بما يتناسب مع احتياجاتهم وإنهاء جميع الإجراءات وتسهيلها وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية الخاصة بهم وإعادة جدولة المواعيد المخصصة لهم بالمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، جاء ذلك خلال لقائه مع وفد من ذوي الاحتياجات الخاصة. واستمع "د. الصغير" خلال اللقاء إلى مجموعة من المقترحات التي قدمها أصحاب الإعاقة الحركية لتطوير آلية تقديم الخدمات الصحية بالمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدينة المنورة. وقال الصغير: "تسعى الصحة إلى تهيئة كافة المرافق الصحية وفق المعايير الفنية التي تخدم ذوي الإعاقة من خلال التصميم الهندسية للمستشفيات ومراكز الرعاية الجديدة بالإضافة إلى تهيئة المرافق الحالية بما يتناسب مع احتياجاتهم من خلال إدارة الشؤون الهندسية بالتعاون مع لجنة أصدقاء المرضى بصحة المنطقة". وأشار "الصغير" إلى تبني إدارة الرعاية الصحية المنزلية برنامجاً شاملاً لخدمة المعوقين من خلال دراسة احتياجات ذوي الإعاقة الحركية من خلال الزيارات الدورية المجدولة إلى منازلهم وإعداد التقارير اللازمة التي توضح مستوى العجز والقصور لدى المعوق ومتابعة الخدمات التأهيلية والوقائية والعلاجية من خلال مستشفى التأهيل الطبي الذي يستقبل كافة الحالات التي من الممكن علاجها في المستشفى المتخصص.



إيقاف معلم ضرب طالب "ابتدائي" بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 4 شعبان 1437هـ - 11 مايو 2016م
<http://www.al-madina.com/node/676870>

داوود الكثيري - جدة
أوقفت إدارة التعليم بمحافظة جدة، أمس، معلماً في إحدى المدارس الأهلية وذلك بعد تداول مقطع فيديو قصير على مواقع التواصل الاجتماعي يُظهر قيام معلم بضرب طالب داخل الفصل. وأوضح المتحدث الإعلامي بإدارة تعليم محافظة جدة عبدالمجيد الغامدي لـ «المدينة» أن «اللجنة المختصة للتحقيق في حادثة اعتداء المعلم على الطالب، باشرت أعمالها، واتخذت قرارها بإيقاف المعلم حتى الانتهاء من أعمال التحقيق والرفع بالنتائج لاتخاذ ما يلزم».

وكانت مواقع التواصل الاجتماعي قد تداولت على نطاق واسع مقطع فيديو قصير مدته 10 ثوان، يُظهر قيام المعلم - وهو من جنسية عربية- بالاعتداء على طالب في مقدمة الفصل، فيما لم يكن بوسع الطالب إلا التأوه من ضربات المعلم، ويُعتقد أن أحد الطلاب قام بتصوير المقطع، حيث اتخذ زاوية ضيقة من أسفل الطاولة لتوثيق الاعتداء.



تحدي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 4 شعبان 1437 هـ - 11 مايو 2016م

<http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/15542468>

هيفاء صفاق

حظيت المملكة برؤية مستقبلية مفعمة بالازدهار، إذ شملت خطأ واسعة، فهي تحوي برامج اقتصادية واجتماعية تنموية، لتجهيز المملكة لمرحلة ما بعد النفط، وقسمت إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي الاهتمام بالاقتصاد، والمجتمع، والوطن، كما ركزت على محاور رئيسة عدة في استغلال المعادن والذهب بدل النفط، وذلك عن طريق إقامة المشاريع والاستثمار. إن رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22 إلى 30 في المئة، يضع الوزارة أمام تحدٍ في خلق فرص عمل مناسبة للمرأة، والخروج عن نمط الوظائف التقليدية، هذا يجعلنا نشير بوضوح إلى اللوائح والقوانين لبعض المشاريع التجارية التي تقوم بها بعض سيدات الأعمال، بحيث تضمن حقوقهن وعدم تجاوز أي جهة عليهن، إذ عانين من التدخل مشاريعهن، وهو ما أثر في تجارتهن.

دمج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتصبح وزارة واحدة (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية) يعتبر نقلة في تحويل مفهوم الرعاية وتقديم المساعدات إلى قوة التنمية والتطوير عن طريق التخطيط والتنفيذ، من هنا لا بد من الاستفادة من القدرات الموجودة والترتيب بين الحاجة الفعلية وتوفيرها بحسب الأولويات، واستغلال المواهب والقدرات لدى الأفراد لكي يعتمدوا على أنفسهم، وذلك عن طريق توفير فرص العمل للشباب، خصوصاً لدى الأسر محدودة الدخل، لسد حاجاتهم واعتمادهم على أنفسهم، فتحول الموضوع من مساعدات عينية إلى استغلال القوة البشرية، سواء أكانت تحوي هذه الأسر فئات شبيهة يستفاد منها، أم على من كان قادراً على العمل، الهدف هو تحويل المساعدة إلى الاعتماد على النفس والذات، ما يخلق أفراداً أقوياء معترزين بأنفسهم مسؤولين عن أسرهم، وهذا ينعكس على مستوى الإنتاج والعمل الذي بطبعه سيكون إيجابياً على اقتصاد المجتمع في ما بعد.

كما أن دمج الوزارتين يتيح فرصة جديدة لرؤية الواقع الحقيقي لما تعاني منه بعض الوظائف التي تخضع لرواتب قليلة لا تكفي لسد حاجات الموظف وأسرته، خصوصاً لأصحاب الشهادات المتواضعة كحال حراس وحارسات الأمن الذين عانوا قلة الرواتب وساعات العمل الطويلة، ما جعل بعضهم يعاني ضغوطات مادية ونفسية، من هنا تعمل وزارة العمل على توفير بيئة ملائمة لهم من رواتب جيدة ومكافآت مجزية وتحديد ساعات عمل منظمة، هذا سيساعد في توازنهم النفسي والمعنوي والمادي مع أسرهم وأبنائهم.

هذا التخطيط والتنظيم في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية سيساعد في تعجيل الحركة والتنفيذ، والخروج من البروقراطية القاتلة، هذا ما يجعلنا ننقل من فلسفة الرعاية إلى فلسفة التنمية والاعتماد على الذات.

على الوزارة توفير المهن المناسبة للموظفين المناسبين والمؤهلين، كل بحسب تخصصه، إذ عانينا من عدم إيجاد مرشدين في دور الأيتام، متخصصين ومؤهلين في كيفية التعامل مع هؤلاء، خصوصاً من كانوا من فئة المراهقين، بحيث ضجت الفترات الأخيرة عن محاولات انتحار أو هروب أو عدوانية في المحيط نفسه من هؤلاء المراهقين، لذا لا بد من إيجاد المؤهلين الذين يجيدون التعامل معهم وليس على الاجتهادات الشخصية الخاطئة.

على الوزارة أيضاً دور مهم جداً في أزمة تأجيل رواتب الموظفين في شركات عدة في الفترة الأخيرة، وانعكاسه السلبي على حياتهم الأسرية ما شكل أزمة حقيقية اقتصادياً ونفسياً وأسرياً، وزاد تلك عامل البروقراطية القاتلة التي تمتد إلى شهور طويلة، أنتجت مشكلات أسرية عدة لآلاف الأسر.

على الوزارة أن تضع الأسس والقواعد الرئيسية التي تساعد كل فئات المجتمع في النهوض وتغيير النمط الاتكالي القديم إلى استغلال القوة البشرية المنتجة الفعالة المعتمدة على نفسها، وذلك لن يتم إلا عن طريق ترتيب وتنوع الوظائف

وتوفيرها بحسب التخصص والتأهيل المناسب في المكان المناسب، وبحسب حاجات المجتمع أفراد والمؤسسات، هنا استطعنا صنع التوازن بين العمل والاحتياج والإنتاج في المجتمع. ولكي تحقق أهداف الرؤية فإنها تحتاج إلى مشاركة الجميع، وكذلك إحياء حس المسؤولية في المجتمع، عن طريق نهوض الفكر الحر والمسؤول، وإشعار الأفراد بقيمتهم الحقيقية بمشاركتهم ومكافأتهم الفعلية، والصدقية في تطبيقها على أرض الواقع.



#حقوق_كبار_السن

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 4 شعبان 1437هـ - 11 مايو 2016م
<http://www.al-madina.com/node/676739>

عبد الله منور الجميلي

قبل سنوات وذات يوم صيفي ساخن جداً، وفي وقت الظهيرة صادفتُ ذاك الرجل العجوز الذي ألاحظه يتسوّل في طرقات حَيِّنا!

رأيتُه ممزّق الثياب حافياً، تحاول الرّمضاء على سلّخ قدميه، وتساعدها الشمس بتسليط أشعتها على رأسه الحاسِر! شاهدته والدموع تتساقط من عينيه على وجنتَيْهِ قد شاخَتْنا، فالزّمن قد رسم عليهما آثاره.. احتضنته، حاولت تهدئته، أخبرني بصوت تخنقه العجرات: مجموعة من الشباب زعموا مساعدتي (وأنا فأقد البصّر) في الوصول لوجهتي؛ لكنهم التهموني، وسرقوا ما معي، وتركوني هانماً هنا!

يومها كتبتُ مقالاً عن تلك الحالة الإنسانية، فتواصل معي أحد الأعرّاء من (الشؤون الاجتماعية)؛ حيث أوصلته لذلك (الشيخ)، الذي غاب ليومين أو ثلاثة، بعدها عاد إلى حالته الأولى يسكنُ الشّارع!

هذه الحادثة استرجعتها ووسائل الإعلام تؤكد بأن (مجلس الشورى) يدرس هذه الأيام قانوناً لـ(حقوق كبار السنّ) ورعايتهم)، وضمن ما ظهر من بنوده (العقوبات الرادعة لكل من يعتدي عليهم، وإعفاؤهم من دفع رسوم الخدمات العامة، وتوفير وزارة الشؤون الاجتماعية لجميع الأجهزة والمستلزمات المساعدة والتعويضية لهم بالمجان، على أن تتحمل الوزارة ما يترتب عليها من نفقات التشغيل والصيانة)!

خطوة رائعة من (الشورى) أتمنى سرعة اعتمادها وتطبيقها على أرض الواقع، فـ(كبار السنّ) شريحة مهمة في المجتمع أفنّت سنونَ عمرها في خدمة دينها ووطنها ومجتمعها، وأولئك لهم حقوق واجبة على المجتمع ومؤسساته المعنية حكومية كانت أو مدنيّة، ولاسيما من كان منهم يعاني (صحياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً)!

لذا أقترح أن يكون هناك (هيئة أو جمعية لرعايتهم وحمايتهم) تحت مظلة (الشؤون الاجتماعية)، يشارك في دعمها القطاع الخاص، تكون مهمتها تقديم المساعدة للمُسِنَّين ذكوراً وإناً في شتى المجالات من خلال برامج رعاية وحماية تعنتي بهم، وتدمجهم بالمجتمع، وتفيد من خبراتهم، تحت شعار (شكراً كبار السن)، على أن يكون لتلك الهيئة أوقاف واستثمارات تضمن ديمومة أعمالها وبرامجها!

كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الأربعاء 4 شعبان 1437 هـ -
11 مايو 2016م

https://www.aleqt.com/2016/05/11/article_1053681.html



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء
4 شعبان 1437 هـ - 11 مايو
2016م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15543365>